انهاء «العقبة الفلسطينية» القائمة على الساحة اللبنانية. ان تصفية هذه العقبة يشكل ممهداً للنظام الاردني ليسقط الموقف السوري الوطني المناهض لكامب ديفيد، والذي يشكل، بحكم التجاور القائم مع الاردن، قيداً عليه يمنعه من أن يكون محرراً من هذا الاعتبار السياسي والجغرافي والمعنوي والمادي عند اتخاذ قراره السياسي. كل هذه الأسباب هي التي جعلت نظام الاردن يتخذ قراراً مسايراً يخدم تكتيكه الخاص، بعدم الذهاب إلى كامب ديفيد.

فلقد جاء قرار قمة بغداد الذي وافقت عليه جميع الأنظمة العربية، ليعطي النظام الاردني هذا الغطاء سياسياً واقتصادياً، وليلزم قيادة منظمة التحرير بأن تجعل من النظام الاردني شريكاً في القرار الوطني الفلسطيني تحت ذريعة انفاق «أموال الصمود». هذه هي دوافع القرار العربي الذي اتخذ في بغداد. ان دوافعه ليست دعم الشعب الفلسطيني. فما دامت هذه الأنظمة العربية قد اتخذت قراراً باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، إذن فلماذا تقدم في قمة بغداد على اعتباره شريكنا في توزيع الـ ١٥٠ مليون دولار؟ لقد جاء القرار على هذه الصورة لأنه محكوم بخلفية سياسية، محددة، بهدف خلق الممر للوصول إلى حالة تسمح للنظام الاردني بالالتفاف على قرار الرباط (١٩٧٤) نفسه. على هذا الأساس، نعتبر أن التكتيك الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير سابقاً وحالياً، تكتيكاً خاسراً.

ويجب أن نسجل هنا أن مستوى نشاطات جماعة النظام الاردني في الأراضي المحتلة، بعد العلاقة التي تمت مع النظام الاردني، جاءت أعلى مما كانت عليه قبل العام ١٩٧٧.

لقد استفاد النظام الاردني من التغطية التي تمت لعناصره داخل الأراضي المحتلة، بحيث بات ممكناً لهؤلاء أن يعلنوا: لماذا نكون متهمين بالعلاقة مع النظام الاردني، بينما قيادة منظمة التحرير نفسها تنسج علاقة مع النظام الاردني؟ إن قيادة م.ت.ف.، لم تجرؤ على اعلان موقف واحد، لا في الصحافة ولا في الاعلام ولا في التصريحات رداً على «الارادة الملكية» التي صدرت في منتصف تشرين في العام ١٩٨٠ والتي قضت بتشكيل لجنة اردنية وزارية مسؤولة عن شؤون الأراضي المحتلة. ولقد مورس الصمت تجاه هذا القرار. فلماذا؟

أما حول دعم صمود اهالينا في المناطق المحتلة، فنحن نرى أنه من الممكن البحث عن أساليب خاصة لتوفير مثل هذا الدعم، إذا ما وضعت أسس لتوفير متطلبات الصمود، على أسس وبرمجة كحماية الأرض وتطوير الزراعة وحماية الصناعة من الابتلاع، وحماية التعليم والثقافة الوطنية، وسوى ذلك من القضايا التي من الممكن أن تكون فعلاً مهمات تتحمل مسؤوليتها قيادة الثورة بشكل جماعي.

ولا أعتقد أننا سنواجه حواجز غير قابلة للتخطي وتمنع وصول دعمنا إلى شعبنا في الأراضي المحتلة. إذا ما توقفت قناة المرور ما بين قيادة منظمة التحرير والنظام الاردني.